بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون.

يطيب لي أن ألتقي بكم مجددا في هذه الجلسة العامة لتقديم مشروعي القانونين الإطار المتعلقين بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والإصلاح الجبائي.

وهي مناسبة لأجدد لكم الشكر على تعبئتكم من خلال النقاش الموضوعي والقيم الذي تُوِّجَ بالتصويت بالإجماع على مشروعي هذين القانونين من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية. وهو نفس الاجماع الذي حظي به التصويت على القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وإن ذل ذلك على شيء، فإنما يذل على انخراط مؤسستكم المحترمة إلى جانب الحكومة في تفعيل التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية الأخيرة وخاصة خطابي جلالته بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2020، وافتتاح السنة التشريعية في 9 أكتوبر 2020، الذين دعا من خلالهما كل القوى الوطنية دون استثناء للانخراط في المجهود الوطني لتجاوز مرحلة الأزمة، وتسريع الإصلاحات التي تقتضيها، واستثمار الفرص التي تتيحها.

وما من شك أن المصادقة على هذه القوانين الإطار الثلاثة إلى جانب إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار و إطلاق مخطط إقلاع الاقتصاد الوطني، سيؤسس لمرحلة جديدة من الإصلاحات الجوهرية على مدة الخمس

سنوات القادمة، سيكون لها أثر بَيِّنٌ على مستوى توفير الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنين، ورفع رهان التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وخلق فرص الشغل للشباب، واستشراف آفاق واعدة للتنمية ببلادنا في ظل تنزيل النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون، وتطبيقا **للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله،** المتعلقة بضرورة الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، وإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية وكذا إرساء أسس إصلاح جبائي طموح، تمت الإحالة على مجلسكم الموقر لمشروع القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا ومشروع القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح الجبايات.

في البداية، أتوجه بخالص الشكر والامتنان للمجهود المبذول من طرف السيدات والسادة أعضاء **لجنة المالية والتنمية الاقتصادية** مع التنويه **بقوة الالتزام وروح المسؤولية** التي سادت خلال الجلسات سواء على مستوى الدراسة، أو المناقشة أو من خلال التعديلات المقترحة على مشروع القانون-الإطار الذي يندرج في إطار أوراش الإصلاح التي تنجزها بلادنا بهدف إرساء نموذج تنموي جديد يمكن من تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية والعدالة الاجتماعية والمجالية.

كما أنه من الضروري أن نستحضر **المساهمات البناءة للبرلمان والعديد من الهيآت الوطنية وكذا المشاورات مع العديد من الأطراف المعنية**، خصوصا توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وخلاصات التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات سنة 2016 وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. **فكل هذه المساهمات أكدت على أن تدبير القطاع العام لا بد وأن يعتمد على مؤسسات ومقاولات عمومية تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار موازاة مع وضع إطار يضمن الانسجام والانخراط في سياسات الدولة ويضمن ربط المسؤولية بالمحاسبة.**

ويشكل اعتماد هذا القانون-الإطار **لحظة متميزة في التشريع المغربي** بالنظر إلى تزامن إصلاح القطاع العام وإحداث الوكالة الوطنية مع سياق يعرف تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي وتعميم التغطية الصحية ووضع القانون-الإطار للجبايات.

وفي هذا الصدد، نتوخى من خلال هذا **الإصلاح**، توطيد الدور الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليساهم في **تسريع التحول الهيكلي وتعزيز خطة إنعاش الاقتصاد الوطني.**

*****

وتتثمل **الغاية القصوى** لهذا الإصلاح في الرفع من الفعالية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال معالجة الاختلالات

الهيكلية التي تعيق تطورها وتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتكامل بينها وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وباقي مكونات المجتمع.

ولقد تمت صياغة مشروع هذا القانون-الإطار وفق **مقاربة إصلاحية شاملة مندمجة وإرادية.** وهكذا، يحدد مشروع هذا القانون-الإطار **الأهداف الأساسية** التي يجب تحقيقها وكذا **المبادئ المؤطرة لهذا الإصلاح** الطموح ومنها، على وجه الخصوص، استمرارية المرفق العام وقابليته للتغيير والملاءمة، والشفافية والمنافسة الحرة، والمحافظة على الحقوق المكتسبة والربط بين المسؤولية والمحاسبة، والتخصيص الأمثل للموارد العامة بالإضافة الى إشراك مختلف الأطراف المعنية.

وتتمثل **الأهداف الأساسية** في تعديل حجم القطاع العام وتأطير توسعه وتدعيم قدراته وتحديث قواعد قيادته وحكامته ومراقبته.

*****

ولقد تمت ترجمة هذه الأهداف إلى مقتضيات مبتكرة نذكر أهمها:

1- عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، من أجل عقلنة المحفظة العمومية وإحداث هيئات قوية ذات بنية مالية مستدامة وكذا ترشيد الموارد المالية للدولة والاستفادة من اندماج الفاعلين العموميين. كما أنه من الضروري إدخال مرونة تسمح باختيار نوع عملية إعادة الهيكلة الأكثر ملاءمة،

دون إغفال إمكانية نقل المقاولات العمومية إلى القطاع الخاص إذا ثبت أن ذلك أفضل للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ التدرج في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية سيسمح بالتنزيل السلس لهذه العمليات بعد إجراء الدراسات والمشاورات الضرورية مع الأطراف المعنية.

2- تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وخاصة عبر **تعميم آلية التعاقد** كوسيلة لترسيخ حسن الأداء وثقافة التدبير القائم على النتائج. وقد تم تكريس التعاقد متعدد السنوات في جميع العلاقات سواء بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أو داخل هذه الهيئات أو مع مسؤوليها. وكما تعلمون، فإن آلية التعاقد أبانت عن نجاعتها في قيادة وتنفيذ وتتبع وتقييم العديد من الأوراش الكبرى أو عمليات إعادة الهيكلة المتعلقة بأهم المؤسسات والمقاولات العمومية في قطاعات متعددة كالطرق السيارة والسكك الحديدية والطاقة والنقل الجوي.

3- ضبط عملية إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية عن طريق وضع معايير صارمة وإرساء قواعد واضحة لهذا الغرض.

4- التقييم الدوري لمهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يعتبر آلية مهمة في عقلنة المحفظة العمومية، حيث يمكن هذا التقييم من إعادة النظر في مهام بعض المؤسسات العمومية أو أنشطة بعض المقاولات العمومية أو في

نمط حكامتها أو تموقعها أو إعادة هيكلتها على أساس التوصيات الصادرة والتي قد تصل، في بعض الحالات، إلى حل بعض المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية وتصفيتها.

5- تحديث المراقبة المالية للدولة، حيث سيتم إرساء منظومة جديدة للمراقبة المالية للدولة تتوخى الفعالية والتركيز على حسن أداء المؤسسات والمقاولات العمومية واستباق ومعالجة مخاطرها وتدعيم استقلاليتها على مستوى التسيير، موازاة مع تكريس الربط بين المسؤولية والمحاسبة.

كما تعتبر **الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية** الفاعل المحوري لإصلاح القطاع العام. وقد تمت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بإحداثها خلال المجلس الحكومي هذا الصباح والتي تم الإعلان عن خطوطها العريضة في خطاب العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2020.

عمليا، سيتم تنزيل هذا القانون-الإطار من خلال نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة تمكن من تنفيذه تدريجيا، ولدينا **محطات قادمة للتشاور المكثف مع البرلمان** من أجل تنزيل وتفعيل الإصلاح خاصة عبر النصوص التشريعية والتنظيمية المذكورة التي يجب وضعها في هذا الإطار. كما ستكون لنا فرصة أخرى للتشاور والاطلاع على المراحل المنجزة بخصوص هذا الموضوع المفصلي والاستراتيجي بمناسبة دراسة مشاريع قوانين المالية السنوية.

وفي الختام، سيمكن هذا الإطار القانوني المبتكر من ترسيخ **مثالية الدولة** وتنفيذ خطة الإنعاش الطموحة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020. وبالموازاة مع ذلك، فمن شأن إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار من جهة، وإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة من جهة أخرى، **مضاعفة الآثار الإيجابية** المتوخاة من هذا القانون-الإطار في **إطار إصلاح إرادي شامل ومندمج**.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

أما فيما يخص مشروع قانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي أود التأكيد على أن إعداده قد تم في ظل النقاش المجتمعي الواسع الذي يهدف إلى بناء تصور مشترك حول نظام ضريبي جديد، يواكب المستجدات على المستويين الوطني والدولي.

وباعتبار الدور المحوري للمنظومة الضريبية في رسم معالم السياسة الاقتصادية فقد تم استحضار التوجيهات الملكية السامية، الواردة في العديد من خطب جلالته والتي تضمنت تعليمات واضحة ومحددة ساهمت في بلورة هذا النظام الضريبي الجديد.

وفي هذا السياق أكد جلالة الملك حفظه الله على رهان التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات لبناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج وخلق المزيد من فرص الشغل مؤكدا جلالته على إنجاز ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد على مستوى التبسيط والنجاعة والتخليق.

ومما لا شك فيه فإن الجبايات تعتبر رافعة لكسب رهان التنافسية. ومن أجل مواكبة المؤسسات والشركات العالمية في رغبتها في الاستثمار والاستقرار بالمغرب؛ أمر جلالة الملك نصره الله بالانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية، باعتبار ذلك عماد التقدم الاقتصادي والتنموي، بما يتيحه من استفادة من فرص الرفع من تنافسية المقاولات والفاعلين المغاربة معتبرا جلالته هذا الانفتاح محفزا لجلب الاستثمارات ونقل المعرفة والخبرة الأجنبية. وهو الدافع لتحسين جودة ومردودية الخدمات والمرافق، والرفع من مستوى التكوين، وتوفير المزيد من فرص الشغل.

وكما لا يخفى عليكم فإن النظام الجبائي يضطلع بدور هام في مجال التوزيع العادل للثروة وتحمل العبء الضريبي. وفي هذا السياق يحظى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية باهتمام كبير من لدن جلالة الملك حفظه الله بغية تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية. ويعتبر هذا الحرص المولوي من أهم الأسباب التي كانت وراء دعوة جلالته إلى تجديد النموذج التنموي الوطني.

وفي مجال تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين حث جلالة الملك على العمل على تحسين أداء الإدارة، وضمان السير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع، وبين كل مكوناته.

أيتها السيدات والسادة،

إن التقييم الدقيق لنظامنا الجبائي، كشف عن وجود العديد من الاختلالات والنواقص فيما يخص الفعالية والعدالة تحول دون تحقيق أهدافه التحفيزية وإعادة توزيع الدخل وتنشيط نموذج التنمية الاقتصادية وتحسين قدرته على الادماج الاجتماعي ومواكبة متطلبات الاستدامة البيئية. كل هذه النواقص تم تشخيصها ومعالجتها في إطار رؤية تشاركية للإصلاح الضريبي. وللتذكير فقد أسفر تشخيص النظام الضريبي على أهم النواقص والشوائب التالية:

- كثرة التحفيزات الضريبية وانعدام وسائل ناجعة لتقييمها مما يؤثر سلبا على خزينة الدولة ويحدث ضررا بقواعد المنافسة الحرة و يتنافى مع مبدأ المساواة أمام الضريبة،
- ضعف تنافسية المقاولة خصوصا فيما يخص القطاع الصناعي والتكنولوجيات الحديثة مما يقتضي تخفيض معدلات الضريبة على الشركات على غرار التوجه المسجل على المستوى العالمي،
- ضعف مردود الضريبة على الدخول المهنية،
- عدم ملائمة النظام الضريبي الخاص مع القدرات المحدودة للمهنيين الصغار،

- إشكالية حيادية الضريبة على القيمة المضافة وضعف مردودها مع وجود حالات المصدم (**butoir**) وضعف الامتثال الضريبي للخاضعين خصوصا فيما يخص التصريح بالدين الدائم (**crédit chronique**)،
- الإكراهات المترتبة عن التزام المغرب بتطبيق التوصيات الهادفة إلى تعديل ومراجعة الأنظمة الضريبية التي تدخل في حكم «التعاملات الضارة »،
- خضوع بعض القطاعات للضريبة حسب الأسعار العادية رغم أنها تستفيد من امتياز" الإحتكار" و " الحماية"،
- تنافي نظام الحد الأدنى للضريبة من خلال المساهمة الدنيا مع مبدأ تضريب الأرباح مما يثقل كاهل المقاولات التي تصرح بعجز مبرر،
- وجود عدد كبير من الرسوم تثقل كاهل المقاولة بالإضافة إلى عدم استقرار النظام الضريبي وتعقيد القواعد الوعائية والمسطرية،
- استفحال ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين وعدم التزام بعض الفئات بأداء الواجبات الضريبية والآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة،

- وجود اختلال في التوازن بين حقوق الإدارة والملزم مما يؤدي إلى ضعف الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى عدم استقرار التشريع الضريبي وتعاقب التعديلات المرتبطة به،
- ضرورة تطوير أداء العنصر البشري بصفته أحد ركائز نجاح الإصلاح الضريبي من أجل مواكبة رقمنة الإدارة الضريبية،
- اختلالات وضعف مردودية الجبايات المحلية.

السيدات والسادة،

لقد اعتمدت أشغال المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات على منهجية التشاور الواسع والمتعدد المشارب مع مختلف الفاعلين العموميين والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعية ونخبة من الخبراء وذوي الاختصاص. ونخص بالذكر منها الهيئات الدستورية والبرلمان والوزارات والجماعات الترابية والأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية والجمعيات والمواطنون حيث وصلت مساهماتها 167 اقتراحا مكتوبا.

وقد عهد إلى لجنة علمية، تتبع وتنسيق الأشغال التحضيرية للمناظرة ومناقشة مختلف المقترحات التي تصدر عن مجموعات العمل الموضوعاتية الأربعة عشر ذات تركيبة متنوعة والتي قامت بدراسة وتحليل المساهمات الخطية وبلورة اقتراحات على المستوى العملي والتشريعي.

وقد خلصت أشغال هذه المناظرة إلى تبني 78 توصية شكلت القاعدة التي تم على أساسها صياغة مشروع قانون إطار. ومن أهم هذه التوصيات:

- تعزيز دور الضريبة في تمويل السياسات الاجتماعية، وتهيئ الظروف الملائمة للاستثمارات المنتجة للقيمة المضافة والتي من شأنها تعزيز النسيج الاقتصادي الوطني وتحسين التنافسية،
- ملائمة التشريعات التي تؤطر النظام الجبائي الوطني مع القواعد والمعايير الدولية في مجال الحكامة الجيدة والسياسة الجبائية وفقا لالتزامات المغرب على الصعيد الدولي،
- تعزيز الأمن القانوني ووضوح الرؤية لدى المستثمرين،
- مساهمة الجباية الوطنية والجباية المحلية في تمويل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخفض العبء الجبائي المتحمل من طرف الملزمين تزامنا مع توسيع قاعدة الوعاء، وذلك بغية ضمان التوزيع العادل للتحملات الجبائية حسب الامكانيات الفعلية للمواطنين،
- إحداث نظام جبائي مبسط وملائم للمهنيين ذوي الدخل المحدود من التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات،
- ضمان التقائية المقتضيات الجبائية مع المبادئ العامة التي يسري آثارها على القانون الجبائي وتوافقها مع القواعد المحاسباتية الجاري بها العمل،

- التحفيز على تنافسية المقاولات وتعبئة الادخار مع توجيهه نحو القطاعات المنتجة وذات القيمة المضافة،
- إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم وتعزيز آليات محاربة الغش الضريبي، وتبسيط وترشيد رسوم الجماعات الترابية مع إدماجها في المدونة العامة للضرائب،
- منح التحفيزات الضريبية بعد تقييم دقيق قبلي أو بعدي لآثارها الاجتماعية والاقتصادية،
- إعادة بناء علاقة الثقة مع الملزمين في إطار من الشفافية والوضوح.

السيدات والسادة،

لقد مكن تطابق مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوصيات النموذج التنموي الجديد، من بلورة مشروع متكامل لإصلاح النظام الجبائي الوطني، من خلال تحديد مكوناته ومبادئه وأهدافه وآليات تطبيقه، وتحديد الإجراءات المواكبة لتنزيله، بصفة متدرجة، ووفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متدرجة.

وفي هذا السياق، تمت صياغة هذا القانون-الإطار ليكون تعبيرا صادقا عن الإرادة العامة من أجل الإصلاح، والتزاما جماعيا بالاختيارات والتدابير

التي تم تحديدها. ومن أجل ذلك، فإن مشروع إصلاح النظام الجبائي موضوع هذا القانون-الإطار يهدف إلى وضع الأسس والمرتكزات، وتحديد المرجعية التي تؤطر سياسة الدولة في مجال الإصلاح الجبائي.

وتتمثل الأهداف الأساسية التي يحددها هذا القانون-الإطار في مجال الإصلاح الجبائي فيما يلي:

1)تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة.

لهذا الغرض، تلتزم الدولة في هذا المشروع بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها والحق في خصمها وإرجاعها، خصوصا بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية الخاصة أو التابعة للدولة.

وبهدف ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة، ستعمل الدولة على تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات طبقا للممارسات الدولية الفضلى، وسيتم كذلك التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين، مع الحرص بالموازاة على توسيع الوعاء الضريبي وضمان توازن المالية العمومية.

كما تم في هذا السياق الالتزام بإدماج القطاع غير المهيكل كهدف استراتيجي بالإضافة إلى تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وذلك من خلال إرساء نظام جبائي مبسط وسهل الولوج وتعزيز آليات المراقبة وسن جزاءات مناسبة للمخالفات المرتكبة ووضع برامج للتحسيس والمواكبة بمشاركة جميع الفاعلين المعنيين.

2)تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة:

تلتزم الدولة في هذا المجال بضمان حقوق الملزمين وحقوق الإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما من خلال تأطير السلطة التقديرية للإدارة فيما يتعلق بتفسير النصوص الجبائية وتحديد أسس فرض الضريبة وعبء تقديم الإثباتات اللازمة.

وستسهر الدولة كذلك على توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية للحد من الاختلاف في تأويلها وضمان حسن تطبيقها مع الالتزام بالتوجه نحو التقائية الأحكام الجبائية مع القواعد العامة للقانون والقواعد المحاسبتية، علما أن الهدف المتوخى ليس هو المطابقة التامة بل الإلتقائية والملاءمة مع قواعد الحكامة الجبائية المعمول بها دوليا.

كما سيتم العمل على تثمين المهام المنوطة بالهيئات المكلفة بالطعون الضريبية وضمان استقلاليتها.

3)تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية:

من أجل تعبئة كامل الإمكانات الضريبية، سيتم العمل على توسيع الوعاء الضريبي وترشيد التحفيزات الجبائية بعد تقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي،

كما سيتم الحرص على إعادة توجيهها للقطاعات ذات الأولوية مع التقيد بتفضيل اللجوء للدعم العمومي المباشر كلما أمكن ذلك.

وسيتم كذلك تشجيع المقاولات على الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار، مع دعم تنافسيتها على الصعيد الوطني والدولي.

ومن جهة أخرى ستحرص الدولة على تطوير القطاع الثقافي والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي وحماية البيئة، لا سيما من خلال إحداث ضريبة الكربون.

كما سيتم تشجيع إعادة هيكلة مجموعات المقاولات في أفق تحسين تنافسيتها وحكامتها.

4)إصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبية

من أجل تحقيق التنمية الترابية وتعزيز العدالة المجالية، يهدف كذلك هذا القانون-الإطار إلى إصلاح جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية التي تشكل مكونا أساسيا من مكونات النظام الجبائي من أجل تبسيطها وترشيدها وملاءمتها مع جبايات الدولة وضمان موارد قارة لفائدتها مع وضع نمط حكامة مناسب لها.

حيث سيتم العمل على التجميع التدريجي للرسوم المحلية المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وكذا مراجعة وتجميع الرسوم شبه الضريبية والواجبات والرسوم المستخلصة لفائدة الدولة المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية.

5) تعزيز نظام الحكامة الفعالة والناجعة

من أجل تجويد الخدمات المقدمة للملزمين ستحرص الدولة على مواصلة ورش تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية وتعزيز علاقات التعاون مع شركاءها وتطوير آليات التبادل بين نظم المعلومات.

ولتعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية ستسهر الدولة على تعزيز مهام المشورة والإرشاد وتحسين وسائل الإعلام والتواصل مع الملزمين والتقييم الدوري لأدائها.

وستقوم الدولة كذلك بإنجاز تقييم دوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير الجبائية وستسهر لهذه الغاية على وضع مرصد للجبايات.

كما يقترح كذلك إدراج قيم المواطنة الضريبية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

السيدات والسادة،

لقد جرت النقاشات داخل لجنة المالية في أجواء اتسمت بروح عالية من المسؤولية والإرادة القوية وتعبأت كامل الجهود من أجل رسم معالم الإصلاح الجبائي في مراحله التشريعية، استشعارا من السيدات والسادة النواب أغلبية ومعارضة لأهمية مضامينه والرهانات المنتظرة منه.

وقد سجلنا الحرص الشديد للسيدات والسادة النواب المحترمين على مراعاة المصادر التي كانت هي الروافد الأساسية لبلورة هذا المشروع. وشكلت التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات مرجعا هاما للتأكد من شمولية مسودة المشروع فيما يخص تحديد أهداف وآليات تنزيل الإصلاح الجبائي. وقد تجاوبت الحكومة مع العديد من التعديلات المقترحة مما ساهم في التصويت بالإجماع على النص القانوني بعد التوافق على مضامينه وتدقيق صياغة بعض الفقرات منه.

وإذ نعيد إلى الأذهان الانخراط الجماعي لمختلف مكونات المجتمع من أجل وضع أسس الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية، لابد من الإشادة وتثمين هذا التوافق الذي يجسد التصور المشترك حول النظام الضريبي الجديد.

ومن حقنا أن نستخلص أن هذه التعبئة المجتمعية الشاملة التي واكبت جميع مراحل إعداد مرتكزات الإصلاح الجبائي تعتبر في تكاملها ضمانات لإنجاحه وتحقيق أهدافه.

أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.